المحاضرة رقم9

العلة وأنواعها

1- طبيعة العلة النحوية:

في كتابه الخصائص يذكر ابن جني أن العلل النحوية متأثرة بالفقه، وأن النحويين متأثرون بكتب للفقهاء، إلا أن علل النحو أقرب إلى علل المتكلمين على علل الفقهاء، لأنها علل حسية وكثير ما نجد عللا فقهية مختلفة كعلل عدد الصلوات المفروضة في اليوم أو علل عدل الركعات في الصلاة الواحدة وهي علل تعبدية علمها عند الله عز وجل، كما أن علل الفقه وجوبها سابق للحكم الفقهي، أما عن علل النحو فهي مادية حسية يكشف عنها بعد استقراء اللغة واستنباط الأحكام.

والعلة النحوية بما أنها ليست يقينية تشعبت الآراء فيها، يقول الزجاجي في الإيضاح : "أن الخليل ابن أحمد سئل عن العلل التي كان يعتل بها في النحو، أأخذها من عند العرب أم اخترعها من نفسه، فأجابهم أن العرب نطقت على سجيتها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عللها، و إن لم ينقل ذلك عنها وأنه اعتل بما عنده أنه علة لما اعتله منه، فإن أصاب فذلك ما التمسه ومن له في هذا الأمر شيء فمثله مثل الرجل الذي دخل بيتا محكما مبناه وكلما كان يقف في زاوية من زواياه كان يقول: فعل هذا كذا لعله كذا و كذا "[1] فجاز أن يكون الباني قد فعل ذلك في العلة التي ذكرها الرجل ويجوز أن يكون لغير تلك العلة.

---

[1] الزجاجي: الايضاح في علل النحو ، من مقدمة المحقق (ص ب).

2- تعريف العلة:

العلة هي السبب الذي يوجب الحكم للفظ ما، فيندرج ضمنه شبيهه لتحصيل الفائدة، ولقد نالت حظها لدى علماء النحو؛ لأنها محور الدرس النحوي فخصها بعض النحاة بالتأليف كالعلل في النحو لقطرب (206 هـ)، وعلل النحو لابن كيسان (320 هـ)، والإيضاح في علل النحو للزجاجي (337هـ)، وعلل النحو لابن الوراق (381هـ)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (616هـ). وكان ابن مضاء من الذين أنكروا هذه العلل وردها على النحاة، والعلة هي الركن الرابع من أركان القياس وهي التي تبرر ذلك الحكم وتوجبه، والنحاة يعللون لإعرابهم بالعلة الظاهرة أو المقدرة مثل ذلك : ما حكم نائب الفاعل؟ فالفاعل أصل، ونائب الفاعل فرع، والعلة الموجبة لقياس ثاني على الأول هي الاسناد، وحكم الفاعل الرفع، فيكون حكم نائب الفاعل الرفع كذلك.[1]

3- أقسام العلة:

علل النحو ثلاثة أضرب: علل تعليمية، علل قياسية، وعلل جديلة نظرية[2]، يقول السيوطي:

- ✓ **العلة التعليمية :**

"هي التي يتوصل بها الى تعليم كلام العرب لأن لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا، و إنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أننا لما سمعنا (قام زيد فهو قائم) و(ركب عمر فهو راكب) فعرفنا اسم الفاعل قلنا : (ذهب فهو ذاهب) و(أكل فهو آكل) ومن هذا النوع من

[1] محمد خان، أصول النحو، ص 100

[2] السيوطي، الاقتراح في علم اصول النحو، ص 111

العلل قلنا : (إن زيد قائم) ان قيل لم نصبتم زيدا؟ قلنا : (بإنّ) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، لأنا كذلك علمنا ونعلمه "[1]

✓ **العلة القياسية:**

يقدم الزجاجي في الإيضاح في علل النحو مثالا عنه فيأتي بمثال فيقول: لما وجب أن تنصب (إن) الاسم في: (إن زيدا قائم) فيقال لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعديإ مفعول؟ فحملت عليه فأعلمت إعماله.[2] فهي اذن التي يتوصل بها إلى إثبات أصل الحكم بالاعتماد أو افتراض شبيه بين المقيس، والمقيس عليه وهي تندرج ضمن قياس الشبه أو قياس العلة.[3]

✓ **العلة الجدلية:**

يقول الزجاجي : "هي كل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا مثل أن يقال : فمن أية جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ و بأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلية؟ أبالحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ فيقال مثلا فيها ثلاثة أحرف أم اربعة،....وهو توغل شديد في البحث النحوي[4]"

4- موقف النحاة من العلل:

أ- فريق يرى أنها مجرد وسائل لادراك ضوابط اللغة من استنتاج العلماء، وليس من الضروري ان يقصد اليها العرب في كلامها.

ب- فريق يقر أن للعرب وعيا بالعلل و أنهم قصدوها في كلامهم .

---

[11] السيوطي، الاقتراح في علم اصول النحو، ص 111

[2] الزجاجي : الايضاح في علل النحو، ص 64

[3] محمد خان، اصول النحو العربي، ص102

[4] الزجاجي: الايضاح، ص 65.

ويمثل الفريق الاول الخليل بن احمد الفراهيدي ، حيث يرى أن التعليل عملية نسبية تقوم على التأويل ولم تنقل على العرب بل هي من عمل النحاة، وعليه يمكن أن يوافق النحوي ما ذهب اليه مقصد العرب.

ويمثل الموقف الثاني ابن جني بأن العرب قد ارادت في العلل و الاغراض ما نسبناه اليها ، وحملت عليها كذا و كذا و هو ادلة على الحكمة المنسوبة اليها.

فهو يؤكد ان العرب تكلمت وفق القواعد النحوية و كانوا يدركون في الوقت ذاته تلك العلل.

ومن هذا التقسيم يكون صنفان من اعتلالات النحويين

1- علة تطرد في كلام العرب، تنساق الة قانون لغتهم.
2- علة تظهر في حكمتهم و تكشف عن صحة اغراضهم و مقاصدهم.